14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الثلاثاء 12 مارس 2013م العدد 15712

عرب وعالم

إشراف/ محمد مفتاح

قبيل الزيارة الأولى للرئيس الأميركي باراك أوباما

نتنياهو يضع اللمسات الأخيرة لحكومته

■ القدس المحتلة / متابعات :

سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لاستغلال الفرصة الأخيرة لتشكيل الحكومة قبل انتهاء المهلة الثانية يوم الجمعة المقبل، إذ أعلن أن ممثلي الأحزاب التي ستشارك في ائتلافه الحكومي ستجتمع اليوم لوضع اللمسات الأخيرة على بنود الاتفاق الائتلافي لحكومته الثالثة.

وقال نتنياهو خلال اجتماع يعتقد أنه الأخير لحكومته إن الخطوط السياسية الأساسية لحكومته الجديدة قد تمت بلورتها. وقال نتنياهو إن أولويات حكومته هي التعامل مع التحديات الإقليمية ومواجهة الغلاء.

وكان الانفراج في المفاوضات الائتلافية قد تحقق نهاية الأسبوع الماضي بعد أن وافق نتنياهو على إقصاء أحزاب المتدينين المتزمتين. وحسب وكالة الصحافة الفرنسية، فإن الوقت قد بدأ ينفد أمام نتنياهو الذي حصل على مهلة ثانية من الرئيس شمعون بيريز لتقديم حكومته حتى 16 مارس الجاري وإلا يجوز لبيريز تكليف مرشح آخر لتشكيل حكومة تحظى بأغلبية في الكنيست.

وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن نتنياهو سيقدم للكنيست الاتفاقات الائتلافية خلال جلسة المناقشة ، إذ يتوقع أن يصادق الكنيست على الحكومة الأربعاء.

ويسعى نتنياهو إلى إنهاء تشكيل الحكومة قبيل الزيارة الأولى للرئيس الأميركي باراك أوباما لإسرائيل والأراضي الفلسطينية التي من المتوقع أن تبدأ يوم 20 مارس الجاري.

الشرطة المصرية تعاني أزمة هوية

قالت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية أن النظام المصري الجديد خلق حالة من التوتر والإضطراب جعلت الشرطة المصرية تعاني حاليًا من أزمة هوية.

وأضافت الصحيفة أن الشرطة المصرية: «سيئة السمعة وصاحبة الشخصية القوية في ظل حكم الرئيس المخلوع «حسني مبارك» باتت في عهد الرئيس «محمد مرسي» غير مخيفة ولم يعد الشعب يحترمها أو يخشها».

ونقلت الصحيفة عن أحد الضباط المضربين قوله «لقد أصبنا بالإرتباك والحيرة ولم نعد نعرف بعد الآن من نحن؟... هل يريد الرئيس «مرسي» من الشرطة أن تكافح البلطجة وتحارب المجرمين أم تسحق الاحتجاجات المندلعة في الشارع ضد نظامه أو ضد جماعته».

وأوضحت الصحيفة أن ثورة 2011 أثارت أزمة هوية داخل أروقة الشرطة وهو ما جعل رجالها يعتصمون ويضربون عن العمل بعد أن وقف بعضهم في جانب المحتجين بينما ألقى البعض اللوم عليهم للتصدي للمتظاهرين.

ومن جانبها، قالت «هبة مرايف» مدير منظمة هيون رايتس ووتش في مصر «مرسي دعم الشرطة بعد أحداث العنف التي وقعت في بورسعيد وأعطاهم الضوء الأخضر للعمل كالمعتاد على مواصلة الممارسات التعسفية.. إن عدم التعامل مع مسألة وحشية الشرطة قنبلة موقوتة».

ولفتت الصحيفة إلى أن المناخ السياسي العام في مصر يُهدد استقرار البلاد الهش منذ الثورة ويُهدد السياحة والإستثمار الأجنبي في الوقت الذي يضغط فيه الغرب على النظام من أجل حماية الحقوق المدنية.

واختتمت الصحيفة مقالها بأن الشرطة وقعت «كبش فداء» لفشل الحكومة الإسلامية في وقف الإضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور جمهور شعبي غاضب.

حكم مجزرة بورسعيد يحرق القاهرة

سلطت الصحف البريطانية الصادرة أمس الضوء على أحداث الشغب والاحتجاجات التي تشهدها جميع نواحي مصر، وبدء انسحاب الشرطة من بعض المناطق ونزول قوات الجيش نتيجة الغضب المتصاعد ضد حكم المحكمة في قضية مجزرة إستاد بورسعيد.

وتحت عنوان«حكم مجزرة بورسعيد يشعل القاهرة»، سلطت صحيفة (إنبدندنت) البريطانية الضوء على إشعال المتظاهرين النار في نادي الشرطة واتحاد كرة القدم في القاهرة أمس، ومحاولتهم دون جدوى لتعطيل الملاحة الدولية في قناة السويس كتعبير عن غضبهم من الحكم القضائي في مجزرة بورسعيد.

وقالت الصحيفة: «في الوقت الذي تعاني فيه مصر من تدهور الأمن، أكدت المحكمة أمس على أحكام الإعدام التي صدرت ضد 21 من المشجعين من سكان مدينة بورسعيد لدورهم في أعمال الشغب التي أودت بحياة أكثر من 70 شخصا.

وأثارت أيضا المحكمة غضب جماهير نادي الأهلي «الألتراس» بتبرئة 28 من المتهمين، بما في ذلك سبعة من رجال الشرطة.

وأعلنت مصادر أمنية عن وفاة شخصا في القاهرة من آثار الغاز المسيل للدموع وآخر بطلق خرطوش وأصيب أكثر من 65 شخصا، بعضهم بالرصاص المطاطي.

وعلى نفس السياق، قالت صحيفة (تليجراف) البريطانية إن المحكمة نفذت ما كان متوقعا لها، وفشلت في نزع فتيل التوتر المشتعل بسبب قضية مجزرة بورسعيد.

وقالت الصحيفة إنه قبل أضرام ألتراس أهلاوي النيران في نادي الشرطة واتحاد كرة القدم، تجمع الآلاف من المشجعين خارج مقر النادي الأهلي، وكانوا منقسمين فيما بينهم حول قبول الأحكام أواعتبارها معيبة.

ونقلت الصحيفة عن أحد المشجعين الذي رفض الكشف عن اسمه: «جئنا من أجل محاكمة المتهمين من الشرطة، فلماذا يجب أن أكون سعيدا عندما تمت تبرئة أغلبهم؟!!»

هل تصبح رايس مستشارة الأمن القومي الأميركي؟

أوردت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية نقلا عن مسؤول في الإدارة الأميركية أن مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس برزت كمرشحة أولى لخلافة توماس دونيلون مستشار الرئيس باراك أوباما للأمن القومي في وقت لاحق من العام الجاري.

ومن شأن تعيين رايس في هذا المنصب أن يضعها في صلب عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، ويتيح لها مجاراة وزير الخارجية جون كيري في رسم السياسة الخارجية للرئيس.

واعتبرت الصحيفة تعيين رايس -إذا ما تم- تحولا مثيرا ومفاجئا في حظوظها خاصة بعد أن تبخرت احتمالات تبوئها أعلى منصب دبلوماسي بالخارجية بعد سلسلة من اللقاءات التلفزيونية التي قدمت فيها رواية اتضح فيما بعد أنها مغلوطة عن الهجوم الذي تعرضت له البعثة الدبلوماسية الأميركية في بنغازي بليبيا يوم 11 سبتمبر الماضي.

وقد أثارت تصريحاتها تلك عاصفة من الانتقادات من أعضاء الحزب الجمهوري بمجلس الشيوخ، الذين قدحوا في أمانتها وتعهدوا بالاعتراض على ترشيحها. كما أثارت هواجس المنتقدين الليبراليين الذين شككوا في طبعها واستثمارات عائلتها وعلاقاتها بزعماء أفارقة ما جعلها مرشحا غير مناسب لتولي منصب وزير الخارجية.

وفي ديسمبر الماضي، وتحديدا بعد أيام من سحب ترشيحها لمنصب وزير الخارجية، ظهرت رايس في الحفل السنوي لجمعية مراسلي الأمم المتحدة، حيث أكدت للصحفيين والدبلوماسيين الحاضرين أنها لا تشعر بخيبة أمل لبقائها في منصبها بالمنظمة الدولية فترة أطول.

واستخفت رايس بتقارير تتحدث عن دعمها المثير للجدل للزعماء الأفارقة، بمن فيهم الرئيس الرواندي بول كيغامي الذي تُتهم حكومته بمساندة «تمرد وحشي» بالدولة الجارة لبلاده وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فيما اتهم اتحاد ضباط الشرطة في مصر الرئيس مرسي بتنفيذ سياسة هدم جهاز الأمن

ضباط الشرطة: لن نسمح بنزول الجماعات الإسلامية للشارع.. ولن نتخلى عن المواطنين

■ القاهرة / متابعات:

هدد الأمناء والأفراد، الذين اعتصموا في محافظات الإسكندرية والبحر الأحمر والمنوفية والإسماعيلية وبني سويف وأسيوط والشرقية والبحيرة والدقهلية وكفر الشيخ، بالدخول فى إضراب شامل عن العمل حال إستمرار تجاهل مطالبهم. وقرر الاتحاد العام لأفراد هيئة الشرطة بالقاهرة تأجيل الوقفة الاحتجاجية، أمام وزارة الداخلية، التي كان اقامة وقفة احتجاجية ضخمة يوم 22 مارس المقبل، بإعتباره ذكرى أول مظاهرة لأفراد الشرطة عام 2011 بعد ثورة 25 يناير،

ونظم المئات من الضباط والأفراد بمعسكرات الأمن المركزي في قطاع شرق الدلتا بمحافظة الدقهلية، وقفات أمام جميع المعسكرات، احتجاجاً على ما وصفوه بـ «أخونة» الداخلية، وتصديرهم فى مواجهة غضب المحتجين على المشاكل بالدولة، دون تسليح، ورفض الوزارة تنفيذ مطالبهم. من جهة ثانية، أحالت محكمة القضاء الإداري، أمس، الدعوى المقامة من الناشط علاء عبدالفتاح، التي يطالب فيها بمنع استخدام الرصاص الحي، أو المطاطي، أو الخرطوش، أو قنابل الغاز، أو أي أسلحة أخرى تعرض حياة المتظاهرين للخطر- إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني فيها.

من جانبه كشف الاتحاد العام لأفراد هيئة الشرطة عن وجود مخطط لهدم الشرطة يسير بكل قوة الآن فى مصر يساعدهم وزير الداخلية فيه، حيث أشار الاتحاد فى بيان له نقلته صفحتهم الرسمية على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك"، إلى أنه بعدما استعادت الشرطة جزءا كبيرا من تعاطف الشارع والمتظاهرين فى الفترة الأخيرة للوزير السابق أحمد جمال الدين، ما أدى إلى الإطاحة به بأقصى سرعة من جماعة الإخوان تم تعيين وزير جديد موالي لهم لتحقيق أهدافهم فى القضاء على المظاهرات واستكمال هدم الشرطة .

وأشار الاتحاد فى بيانه ،إلى أنه تم عقد صفقة بين الوزير الحالى ورئيس الجمهورية وقيادات الإخوان لتمرير أعداد كبيرة من ميليشيات الإخوان وخونة حماس للتعامل مع المتظاهرين تحت غطاء الشرطة، بعد أن هاجمهم الكثيرون جراء الدفع بمليشياتهم فى معركة الاتحادية ، موضحاً أنه يتم الآن الدفع بكارت جديد بعد تسلسل أوراقهم فى الأيام الأخيرة، وهو الألتراس الذى صال وجال فى الأيام الماضية، وأحرق نادى الشرطة بالجزيرة واتحاد الكرة والتجمع أمام المديريات ومنازل وزراء الداخلية السابقين والوزير الحالى، بالإضافة إلى التهديد والوعيد الصريح منهم بالدم والنار لرجال الداخلية ونشر على مواقعهم أيضا.

وتابع البيان، كل هذا ومع استمرار الغضب الشعبى على الشرطة، ويوازيه غضب شباب الألتراس الثائرين تحت قياداتهم التابعة للإخوان وتعرف كيف تستغل حماسهم جيدًا إلا أنه ووسط كل هذه الظروف السيئة ضباط وأفراد الداخلية تعمل ليل نهار من أجل حماية المواطن البسيط .

وأكد الاتحاد أن مشروع قانون حزب الحرية والعدالة الذى يسمح بمنح شركات الأمن الخاصة صفة الضبطية القضائية كرد على إعلان معسكرات الأمن المركزى وأقسام الشرطة فى القاهرة والمحافظات إضرابها عن العمل بحجة عدم انشغال الجيش بالشأن الداخلى، مما يسمح لها امتلاك السلاح والقبض على المواطنين بدلا من الشرطة المصرية، وقالوا فى بيانهم إن رجال الشرطة المصرية هم الذين لم ولن يسمحوا بهذا أبدا مهما كان .

كما استنكر الاتحاد تصريحات قيادات الجماعة الإسلامية والتى تتحدث عن نزولهم إلى الشارع وقيامهم بحماية أقسام الشرطة والشوارع والمواطنين بعد إضراب أفراد وضباط الشرطة عن العمل، إلا أن رجال الشرطة مهما قاموا بعمل إضرابات عن العمل أو اعتصامات، سيظلون أبناء لوزارة الداخلية محافظين على القسم الذين قاموا بترديده عند التخرج ، ولن يتخلوا فى يوم من الأيام عن حماية الأقسام الشرطية أو التخلى عن حماية رجل الشارع المصرى والمواطن البسيط ولن نسمح لأى فصيل أن يشارك فى تأمين الأقسام أو الوقوف لمجرد التأمين بالشوارع، مشيرا إلى أن الشرطة ستظل متواجدة وسوف تعيد السيطرة على الشارع المصرى بمساعدة المواطنين الشرفاء والعمل على إظهار من يقوم بالتخريب والبلطجة وهدم المنظومة الأمنية مرة أخرى .

واستنكروا أيضا المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية الأخير، مؤكدين أن ضباط وأفراد الشرطة ليسوا قلة وأن مطالبهم فى جميع المحافظات هى إقالته، موجهين رسالة للوزير أثبت للجميع أنك تحب مصر واترك منصبك لشخص آخر وأعلم أن الكرسى لا يدوم .

كما وجه الاتحاد العام لأفراد هيئة الشرطة رسالة إلى جميع الضباط والأفراد بالوقوف بهدوء أمام مقرات الشرطة فقط وعند محاولة الاستفزاز الانصراف فوراً لأن خطة الإخوان (الألتراس) الذراع الأيسر للإخوان تعتمد على إثارة الضباط والأفراد والجنود والفعل ورد الفعل .

وطالب الاتحاد رجال الشرطة الأوفياء لوطنهم وشعبهم، بالخروج سريعا من هذا الفخ، الذى تحكم قبضته عليهم يوما بعد يوما، وإعلان تبرئهم مما يحدث وسرد الحقائق كاملة أمام الرأى العام والشارع المصرى من خلال مؤتمر علنى، فدماء المصريين أزكى من أن تراق بسبب أطماع خونة ومأجورين .

وتابع البيان: نحرص على عدم الدخول فى مصادمات مع أى من أبناء شعبنا إلا عند محاولة التهجم على مقراتنا فالشرطة لا تحمى نظاماً ما وإنما تحمى الشعب المصرى الذى هو أهله وأخواته فنقوم بعملنا فى ضبط الأمن والعناصر الإجرامية والتشكيلات العصابية، ما المواجهات التى لا نجنى منها إلا الكره والقيل والقال والافتراء علينا بما لا نفعل .

من جانبه كشف الدكتور أحمد البرعى الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطنى أن الجبهة تحاول التوسط لإعادة الأمن فى أقسام الشرطة عبر التحدث مع ضباط الشرطة، وذلك خوفا من تواجد ميلشيات شعبية فى الشوارع تشكل من قبل القوى الإسلامية إلا أن الأمر يحتاج لقرار سياسى من رئيس الجمهورية بأن يستمع لمطالب الضباط المعتصمين وأن يبدأ وزير الداخلية فى التفاوض الجاد معهم .

وأوضح "البرعى" فى مؤتمر صحفي بمقر جبهة الانقاذ " أن ضباط الشرطة "أكدوا لنا أنهم لايريدون أى دور سياسى لهم واحترمنا موقفهم فى ذلك إلا أن غياب الأمن فى أقسام الشرطة كارثة حقيقية وفى منتهى الخطورة ولا يمكن السكوت عليه وعلى مرسى أن يصدر قرارات سياسية قبل فوات الأوان فلا يمكن أن يرى البلد تحترق ويقف متفرجا .

على صعيد متصل أكد عبد الغفار شكر، مؤسس حزب التحالف الشعبى، أن تكوين ميليشيات لجماعة الإخوان المسلمين لاستبدال أنفسها بجهاز الشرطة بعد غيابه يعد تطور خطير للغاية، معتبرا أن ذلك حال حدوثه خطوة للخلف ويكشف عن أطماع ليس لها أى سبب .

وأضاف "شكر" أن الشرطة ترفض استخدامها فى مواجهة مع الشارع المصرى، مؤكداً أن الحل هو أن تقوم الرئاسة والسلطة بمسئوليتها لحل المشكلة القائمة فى الجهاز الأمنى، وتتواصل مع كافة القوى السياسية لطرح رؤيتها فى ذلك.

فيما قال الدكتور محمود العلايلى، القيادى بجبهة الإنقاذ، إن ضباط الشرطة تنبهوا لما ينصب لهم من وضعهم فى مواجهة مباشرة مع الشارع دائما هادفا فى ذلك للإجهاز على عليه مما جعلهم يرفضون ذلك، متوقعا أن عودتهم للمشهد سيكون فى صفوف المواطن المصرى .

واعتبر العلايلى أن تكوين ميليشات للجماعة أو لجان شعبية لحماية الأمن فى الشارع أبلغ دليل على سقوط شرعية الرئيس الحالى، وهو نفسه ما حدث مع مبارك، مؤكدا على صعوبة ذلك، لأن جماعة الإخوان تعلم أنها فصيل مرفوض من الجميع ولا يمكن أن تقوم بحماية الشارع بسهولة.

وفى سياق متصل أعلنت شباب 6 إبريل عن رفضها دعوات استبدال الشرطة بمجموعات أو جماعات أو لجان يقوم عليها مدنيين للقيام بمهام شُرطية أو ما تردد عن منح الضبطية القضائية لبعض شركات الأمن الخاصة مهددة بالوقوف بكل قوة ضد تمرير أى تشريع أو قانون فى هذا الإطار .

وأكد أحمد ماهر المنسق العام لحركة شباب 6 إبريل أن حفظ الأمن وتنفيذ القانون مهمة وزارة الداخلية وعليها القيام بمهامها وتحمل مسئولياتها فى إطار القانون وعلى الرئيس مرسى أن يحل أزمة الضباط المعتصمين. مطالبا بالعمل الفورى على إعادة هيكلة الشرطة وتطهيرها من رموز الفساد وتغيير العقيدة الأمنية للشرطة والتى تقوم على حماية النظام.

وشدد "ماهر" على رفض أى محاولة لتلون جهاز الشرطة بأى دور سياسى أو أيديولوجى وأن يبقى جهاز الشرطة بعيدا عن الخلاف السياسى وأن يبقى بعيدا عن تبعية النظام الحاكم.

كلمات

› عبد الرحمن يوسف

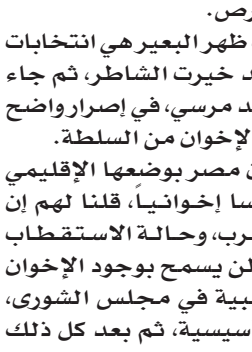

هل صدقتمونا الآن يا إخوان؟

بعد نجاح ثورة يناير في خلع مبارك كانت مصر بكل ما ومن فيها يدا واحدة على أعداء الشعب، كانت مصر يدا واحدة في البناء، وكانت قلبا واحدا في التفاؤل، وكانت موجة التفاؤل ترتفع حتى تكاد تبلغ عنان السماء، ومع الوقت بدأ كل فصيل في جمع الغنائم التي يستطيع أن يصل إليها، ولا عيب في ذلك إلا على من استخدم وسائل غير مشروعة، أو من فعل ذلك على حساب المصلحة العامة. في ذلك الوقت كان الجميع يحاول أن يبدي قدرا من التعفف، وكان التوافق مطلبا يبحث عنه الجميع، على الأقل ظاهريا، وبعد أن هبت ريح انتخابات البرلمان الأول، ظهر للجميع أن نوايا جماعة الإخوان تتجه نحو استحواذ صريح كامل على السلطة. في ذلك الوقت قلنا لقيادات الجماعة إن البلد لن يتحمل ذلك، فجماعة الإخوان لن تستطيع وحدها أن تحمل هذه التركة المثقلة بالديون، ومصر كذلك لن تتحمل أن يتصدر المشهد رئيس إخواني، لذلك لا حل إلا باشتراك جميع القوى الوطنية في المغارم والمغانم، وكان المتحدثون يتكلمون بدوافع وطنية مخلصة، لا بدوافع سياسية تنتهز الفرص.

كانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي انتخابات الرئاسة، فقد ترشح السيد خيرت الشاطر، ثم جاء المرشح الاحتياطي د.محمد مرسي، في إصرار واضح على أخذ كل ما تطاله يد الإخوان من السلطة.

قلنا لقيادات الإخوان إن مصر بوضعها الإقليمي والدولي لن تتحمل رئيسا إخوانياً، قلنا لهم إن الوضع الداخلي مضطرب، وحالة الاستقطاب مهيأة للتفاقم، وكل ذلك لن يسمح بوجود الإخوان كأغلبية في البرلمان، وأغلبية في مجلس الشورى، وأغلبية في الجمعية التأسيسية، ثم بعد كل ذلك يكون منهم رئيس للجمهورية، سوف ينظر الجميع لهذا الأمر على أنه استيلاء على الدولة المصرية، ولن يتعامل أحد مع ذلك بروح «رياضية». للأسف.. لم يستجب لنا أحد، الآن.. وبعد أن رأت البلاد الويل، ونحن على مشارف إفلاس اقتصادي، وبعض أجزاء الوطن محاصر أمنيا وعاطفيا، وبعد أن ثبت أن مصر لا تتحمل كل هذا الطمع، هل صدقنا الإخوان المسلمون؟.. ما زالت هناك فرصة، وانتخابات رئاسية مبكرة تجرى هذا العام قد تكون حلا مثاليا يرضي الجميع، ويهدئ الأوضاع، ويحفظ ماء وجه الرئيس، خاصة بعد أن ثبت أننا أمام أزمة كبرى لا يعلم أحد كيف نخرج منها.. نسأل الله السلامة.

سباق رئاسة فنزويلا بين مادورو وكابريليس

■ كاراكاس / وكالات :

قالت مصادر في المعارضة الفنزويلية إن زعيمها هنريك كابريليس وافق على ترشيحه من قبل المعارضة لخوصاً سباق الرئاسة، وذلك بعد ساعات من إعلان اللجنة العليا للانتخابات تحديد يوم 14 أبريل/نيسان القادم موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة لاختيار خلف للرئيس الراحل هوغو شافيز.

وتحدث مصدران في المعارضة لوكالة رويترز أن كابريليس وافق على تمثيل المعارضة في الانتخابات، وذلك بعد ساعات من إعلان الأمين العام لائتلاف «طاولة الوحدة الديمقراطية» المعارض رامون غييرمو أفيليدو أن الائتلاف قرر بالإجماع الطلب من حاكم ولاية ميراندا هنريك كابريليس أن يكون مرشحه للانتخابات.

وقال أفيليدو «لقد أدركنا جميعا أن هنريك كابريليس هو الشخص الذي سيجسد هذا الخيار للتغيير الديمقراطي البديل (...) واتفقنا على أن نطرح هنريك كابريليس كمرشح رئاسي للوحدة».

وستنحصر المنافسة بين الرئيس المؤقت نيكولاس مادورو مرشحا عن الحزب الاشتراكي الموحد الحاكم، وبين كابريليس الذي خسر الانتخابات الرئاسية أمام شافيز في أكتوبر الماضي.

وكان مادورو قد سعى لإجراء انتخابات مبكرة مع انتشار موجة من التعاطف لحزبه إثر وفاة شافيز، حيث أظهرت الاستطلاعات الأخيرة أنه يحظى بفرصة أكبر للفوز في الانتخابات على حساب كابريليس المعارض المنتمي إلى الوسط.

وقد بدأت المعركة بين الرجلين حتى قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية، فمادورو أدى الجمعة اليمين الدستورية أمام الجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا للبلاد، في إجراء طعنت بدستوريته المعارضة مؤكدة أن رئيس الجمعية الوطنية هو من يجب أن يتولى هذه المسؤولية حسب الدستور.

أما كابريليس فخاطب مادورو عبر الإعلام مباشرة قائلا له «نيكولاس.. لم ينتخبك أحد رئيسا.. الناس لم يصوتوا لك يا فتى (..) مم أنت خائف؟».

وأقر أحد المصادر في معسكر كابريليس لرويترز بأن المنافسة ستكون صعبة، قائلا إن «هناك الكثير من السلبية»، مضيفا أن مرشح المعارضة قد قرر خوض السباق وأنه لن يتراجع.

وكان شافيز قد انتخب يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي لولاية جديدة من ستة أعوام بغالبية نحو 55 % من الأصوات، أمام منافسه كابريليس الذي حصل على 44 % من الأصوات، وهي أفضل نتيجة ضد شافيز خلال السنوات الـ14 التي قضاها الزعيم الراحل في السلطة.